روح الدين يسأل وزير الكهرباء والماء عن المهن الشاقة والخطرة

وجه النائب د. حمد روح الدين سؤالا برلمانيا إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء د. محمد عبداللطيف الفارس، عن الأعمال الخطرة والمهام الشاقة في وزارة الكهرباء والماء.ونص السؤال على ما يلي:

بعد الإطلاع على الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له، وبعد الاطلاع على القرارات التنفيذية والتعاميم الخاصة بالأعمال الخطرة والمهام الشاقة، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- هل أدرجت أي مهنة في وزارة الكهرباء والماء ضمن الأعمال الشاقة أو الخطرة أو الضارة؟

2- هل سعت الوزارة إلى إدراج أي مهنة ينطبق عليها البند رقم (8) من المادة (17) من قانون التأمينات الاجتماعية والتي يؤدي أصحابها أعمالا خطرة أو ضارة أو شاقة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من المخاطبات مع الجهات المعنية.

أكد أن لقاء رئيس الوزراء والنواب انتهى إلى توافق

الحريص: تشكيل فريق عمل حكومي نيابي لإقرار عدة قوانين

كشف وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص عن تشكيل فريق عمل حكومي نيابي لإقرار عدد من القوانين.

قال الحريص في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن لقاء سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد اليوم مع مجموعة الـ16 نائبا اسفر عن الاتفاق على تشكيل فريق عمل حكومي – نيابي لإقرار القوانين التي وردت في بيان المجموعة وسيتم عرضها وإقرارها بأول جلسة قادمة لمجلس الأمة.

وأوضح الحريص أن "لقاء سمو رئيس مجلس الوزراء مع إخوانه من النواب تم في أجواء من الأريحية وكان إيجابيا للغاية"، مشيرا إلى ان "الجميع خرج من هذا اللقاء بارتياح تام لما سيعود على المواطنين من إقرار هذه التشريعات التي تحظى بدعم النواب والتي نتمنى إقرارها بأول جلسة كما تم الوعد

مبارك الحريص

الميزانيات» تطالب «الصحة» بتدقيق الرقابة على منظومة الأدوية والعقاقير

جانب من اجتماع الميزانيات

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي، الحساب الختامي لوزارة الصحة عن السنة المالية 2019/2020، وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وحضر الاجتماع ممثلين عن وزارة الصحة ووزارة المالية وديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية وجهاز المراقبين الماليين.

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي د. بدر حامد الملا أن اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الصحة عن السنة المالية 2019/2020 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه وتبين لها ما يلي :

بلغت المصروفات الفعلية للوزارة بما يزيد عن 2.4 مليار دينار وجهت 64% منها لبرنامج الرعاية الأولية والمستشفيات العامة، واتضح للجنة بأن الوزارة بحاجة إلى إعادة النظر فيما يتم من مناقلات مالية والبالغ عددها 51 مناقلة مالية وبنسبة 55% من إجمالي بنود الميزانية، حيث أن 49% مما نقل كان موجه للباب المعني بالتوظيف والرواتب. ولم تقتصر المناقلات فيما بين البنود حيث اتضح للجنة إجراء بعض المناقلات بين برامج الميزانية رغم عدم جواز ذلك، إلا أنها بلغت 26 مليون دينار وتركز النقل لبرنامج (الرعاية الأولوية والمستشفيات العامة) خصما من الاعتماد التكميلي والمخصص للتوظيف وذلك لتسوية حساب العهد عن سنة مالية سابقة، وأكدت اللجنة على أن تكون تسويات حساب العهد بصورة منتظمة ماليا وقانونيا لتلافي مثل هذه المناقلات.

وتابعت اللجنة ما أحيل إليها من تقرير لديوان المحاسبة بناء على تكليف منها للتعاقدات التي تمت أثناء فترة جائحة كورونا واستيضاح دور الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالتنسيق مع وزارة المالية لتوفير المبالغ اللازمة للاحتياجات والمصروفات الفعلية التي تطلبها الوزارات والجهات الحكومية من اللجنة الوزارية المشكلة لتداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد.

وناقشت اللجنة استمرار الوزارة في تأخرها الشديد في تنفيذ مشاريعها الخاصة بالمستشفيات والمدرجة ضمن خطة التنمية مع تأكيد ديوان المحاسبة بأن صرف الوزارة على مشاريع خطة التنمية متدن مما يؤثر سلبا على تطوير الخدمات الطبية، وتأخر بعضها يعد موطنا للهدر بميزانية الوزارة وفق تعبير جهاز المراقبين الماليين.

الموزري يسأل وزير المالية عن سبب إلغاء مستحقات مالية لـ« التأمينات » في صندوق الموانئ

رياض عواد

وجه النائب شعيب الموزري سؤالا برلمانيا إلى وزير المالية خليفة حمادة،عن أسباب إلغاء مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المستحقات المالية للمؤسسة عن القرض الممنوح من قبل مدير صندوق الموانئ الاستثماري لصالح إحدى شركات كي جي إل للموانئ والتخزين.ونص السؤال على ما يلي:

شاركت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال عام2007 في صندوق الموانئ الاستثماري بمبلغ 40.400.000 دولار أميركي، ولأسباب التجاوزات التي شابت ذلك الاستثمار رفعت المؤسسة دعوى مدنية ضد القائمين على ذلك الاستثمار منضمة في ذلك للدعوى الجزائية رقم 2012/1496 المقامة منذ العام 2012 ضد القائمين على ذلك الاستثمار.

وفي تاريخ 2017/11/21 ورد للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كتاب صندوق الموانئ الاستثماري رقم (tpf/pifss–017–l01) الذي اشترط على المؤسسة التنازل عن جميع القضايا المرفوعة ضد الصندوق والقائمين على إدارته والشركات المرتبطة فيه حاليا أو مستقبلا وإبراء ذمتهم من أي مبالغ تتعلق بمساهمة الصندوق، وذلك مقابل تحويل باقي مساهمة المؤسسة وأرباحها البالغة 87.520.693 دولارا أميركيا.

ولم تمتثل إدارة المؤسسة السابقة لمطالب إدارة صندوق الموانئ واستمرت في دعاواها للمطالبة بمستحقاتها من العوائد الفعلية المحققة عن استثمارها بالكامل، إلا أن مدير عام المؤسسة في تاريخ 2019/2/27 وجه الكتاب رقم (م ع ت أ/950/10320/م) إلى النيابة العامة مؤكدا فيه أن المبلغ المستحق والمتبقي في ذمة مدير الصندوق هو 8.319.555 دولارا أميركيا بالإضافة إلى غرامة تأخير بواقع 5.860.289 دولارا أميركيا ليكون الإجمالي المستحق للمؤسسة 14.179.844 دولارا أميركيا.

كما أشار في الكتاب ذاته إلى أن المبالغ المستحقة للمؤسسة لاستثمارين فقط متجاهلا القرض الممنوح من مدير الصندوق لصالح شركة كي جي إل للموانئ والتخزين بمبلغ (20.600.000) حيث قام مدير الصندوق بشطب ذلك القرض وجميع القوائد المقررة عليه كما هو ثابت في البيانات المالية للصندوق للفترة المنتهية في 2014/12/31.

وبناء على الكتاب سالف الذكر طلب المتهمون في جرائم الاستيلاء والعدوان على الأموال العامة في القضية رقم 2012/14996 حصر أموال عامة مثول مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أمام محكمة الجنايات في جلستها المنعقدة في تاريخ 2019/9/9 باعتباره شاهدا لنفي الاتهامات الموجهة ضدهم.

إن ما تقدم يؤكد تنازل مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن الأموال العامة بشكل عام وتبديد أموال المتقاعدين بشك خاص، بما يتناقض مع ماقامت به إحدى الجهات بالتعاقد مع مكاتب محاماة ومحاسبين دوليين من خلال إدارة الفتوى والتشريع لتعقب العوائد الفعلية المحققة، وهو ما ألزم مدير المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لتغيير تجاهها وذلك كما هو ثابت في الكتاب رقم (م ع ت أ/922/5682/م) المؤرخ 2020/2/4 بالموافقة على تحمل جزء من المصروفات القانونية للتعاقد مع مكاتب محاماة ومحاسبين دوليين لتتبع أموال صندوق الموانئ الاستثماري.

حيث رفعت دعاوى ضد إدارة صندوق الموانئ الاستثماري في جزر الكايمن حصلت من خلالها الجهات الحكومية الكويتية على حكم يلزم القائمين على صندوق الموانئ الاستثماري الإفصاح عن جميع التصرفات المالية والقانونية حيال إدارتهم لأموال الصندوق وإفصاحهم عن العوائد الفعلية المحققة من أعمال التخارج عن أصول الصندوق، وقد اتضح أنها تفوق بمبالغ كبيرة عما أُفصح عنه محليا.

شعيب الموزري

واستنادا إلى ما تقدم يتضح أن ما هو ثابت في كتاب مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كان على خلاف الحقيقة وأن المستحقات المالية للمؤسسة أكبر بمراحل عما هو ثابت في الكتاب سالف الذكر ويجاوز مبلغ (200) مليون دولار أميركي وبفرق يجاوز مائة مليون دولار أميركي عما تحصلت عليه، ما يعد تنازلا وتبديدا للأموال العامة ومدخرات المتقاعدين، وتنازلا ممن لا يملك لمن لا يستحق.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – الأسانيد التي اعتمد عليها مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في تحديد المبالغ المستحقة في ذمة مدير صندوق الموانئ الاستثماري بشكل قطعي كما هو ثابت في كتابه المرسل إلى النيابة العامة.

2 – المبررات والأسباب التي حدت بمدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إرسال الكتاب سالف الذكر إلى النيابة العامة خصوصا أن القضية لا تزال منظورة أمام القضاء كما أن الخصم فيها هو الجهات الحكومية التي تطالب باسترداد الأموال العامة ومنها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

3 – كيف ترفع الإدارة السابقة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية دعواها ضد المتهمين بالاستيلاء على الأموال العامة في حين طلب المتهمون مثول مدير عام المؤسسة أمام المحكمة باعتباره شاهد نفي للاتهامات الموجهة ضدهم من المؤسسة؟ وهل مثل مدير عام المؤسسة أمام القضاء بناء على طلب المتهمين في الجناية رقم 2012/1496؟ وفي حال مثوله ما الشهادة التي قدمها؟ وفي حال عدم مثوله، يرجى بيان الأسباب المانعة.

4 – أسباب إلغاء مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المستحقات المالية للمؤسسة وذلك عن القرض الممنوح من قبل مدير صندوق الموانئ الاستثماري لصالح إحدى شركات كي جي إل للموانئ والتخزين كما هو ثابت في كتابه المرسل إلى النيابة العامة.

5 – أسباب التناقض في مواقف مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كما هو ثابت في الكتاب المرسل إلى النيابة العامة، والكتاب المرسل إلى إدارة الفتوى والتشريع لتعقب أموال صندوق الموانئ الاستثماري.

الحويلة يقترح إنشاء هيئة عامة للطاقة البديلة

أعلن النائب د. محمد الحويلة عن تقدمه باقتراح بقانون بإنشاء الهيئة العامة للطاقة البديلة تتبع لمجلس الوزراء بهدف تقليل الاعتماد على النفط وتطوير استخدام الطاقة البديلة.وجاءت مواد الاقتراح بقانون كما يلي:

(مادة أولى)

تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تلحق بمجلس الوزراء تسمى " الهيئة العامة للطاقة البديلة " ويحدد مجلس الوزراء الوزير المختص بالإشراف على الهيئة.

(مادة ثانية)

تهدف الهيئة إلى ما يلي: –

1 – تقليل الاعتماد على النفط في جميع الاستخدامات وتطوير استخدام الطاقة البديلة.

2 – المحافظة على النفط لاستدامته اطول فترة ممكنة.

3 – تشجيع الحكومة على الاستثمار في الطاقة البديلة.

–4 وضع خطط بعيدة المدى للمحافظة على الطاقة وتطبيق الطاقة البديلة.

(مادة ثالثة)

للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها ممارسة الاختصاصات التالية: –

1 – دراسة تطبيقات الطاقة البديلة.

2 – وضع الخطط والمعايير الإستراتيجية لاستخدام الطاقة البديلة.

3 – توعية المواطنين باستخدامات الطاقة البديلة.

4 – توفير الدعم المادي والفني للمواطنين لاستخدام الطاقة البديلة.

5 – حث الجهات المعنية على انشاء محطات لإنتاج الكهرباء والماء باستخدام الطاقة البديلة.

6 – متابعة تطبيقات الطاقة البديلة في المؤسسات والمباني الحكومية.

7 – وضع نظام رقابي للتأكد من تطبيق الطاقة البديلة في المنازل والمباني.

8 – توفير الدعم الفني لتطبيقات الطاقة البديلة.

9 – تقديم الدراسات والاستشارات الفنية والاقتصادية لتطبيقات الطاقة البديلة.

محمد الحويلة

10 – التعاون والتواصل مع المنظمات العالمية الطاقة البديلة.

(مادة رابعة)

يتولى إدارة الهيئة مجلس ادارة يشكل بقرار من مجلس الوزراء على الوجه الآتي: –

1 – الوزير المختص رئيساً.

2 – خمسة أعضاء من ذوي الاختصاص، يعينون بمرسوم لمدة (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة

وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد واجراءات عمل مجلس الادارة.

(مادة خامس)

لمجلس الادارة جميع السلطات اللازمة لتحقيق اغراض الهيئة على النحو التالي:

1 – وضع السياسات العامة للطاقة البديلة لدولة الكويت.

2 – وضع خطط تطبيقات الطاقة البديلة.

3 – اقتراح مشاريع الطاقة البديلة.

4 – تشجيع الاستثمار في مجالات الطاقة البديلة.

5 – متابعة مشاريع الطاقة البديلة.

6 – اصدار القرارات والتوصيات فيما يخص الطاقة البديلة.

7 – تشجيع استخدام الطاقة البديلة في المنازل والمباني.

8 – الاستعانة بالخبرات والمستشارين المحليين والعالميين لعمل الدراسات والتوصيات والمساعدة في وضع الخطط.

(مادة سادسة)

يصدر الوزير المختص خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون اللائحة التنفيذية والقرارات اللازمة لتنفيذه

(مادة سابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون

ونصت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:

يعد الاستثمار الأمثل في مصادر الطاقة البديلة والمتجددة خطوة منطقية بالنسبة للدول التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على إنتاج وتصدير النّفط والغاز، يساهم في التحول من دول منتجة ومصدرة للنفط والغاز إلى لاعب مهم في مجال الطاقة بشكل عام، ويساهم الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة والمتجددة بتنويع الاقتصاد وتنمية وتطوير رأس المال.

وبالرغم من وفرة الموارد الهيدروكربونية في الدول المنتجة للنفط، إلا أنه يتوجب عدم نسيان التحديات والفرص التي تنتظر الدول المنتجة في المستقبل، لأن توافر المصادر البديلة للطاقة في بلدان النفط يعد مصدراً لا يمكن الاستهانة به.

وقد أثبتت العديد من الدراسات والأبحاث أن دولة الكويت تتميز بتوافر الطاقة الشمسية فيها بنسبة عالية تضعها بمصاف الدول الغنية بهذا النوع من الطاقة تمكنها من استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في شكل طاقة شمسية لإنتاج الطاقة الكهربائية من الأنظمة الكهروضوئية، لاسيما صيفا حيث تكون الشمس قريبة من الأرض، ولأن الكويت مقبلة على خطة تنموية عملاقة وعدد هائل من المشاريع الضخمة ما يستوجب التفكير العملي للاستغلال الامثل لجميع مصادر الطبيعة بما يعود بالنفع على الاقتصاد وتنفيذ تلك المشروعات المستقبلية الواعدة والتي تعتبر من أساسيات وأهداف الحكومة في المرحلة المقبلة.

الداهوم يسأل جميع الوزراء عن قضايا الوظائف الإشرافية وتأخير مرافق مدينة صباح الأحمد

وجه النائب د.بدر الداهوم أسئلة برلمانية إلى جميع الوزراء، بشأن القضايا المرفوعة ضد وزاراتهم حول قرارات الترقية إلى الوظائف الإشرافية، وبشأن تأخير تسليم مواقع المرافق العامة والمجمع الصحي في مدينة صباح الأحمد البحرية. ونص السؤال الأول الموجه إلى جميع الوزراء على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1 – كشف تفصيلي بالقضايا المرفوعة ضد الوزارة بشأن قرارات الترقية إلى الوظائف الإشرافية منذ بداية عام 2012 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

2 – كشف بعدد الأحكام القضائية النهائية الصادرة بإلغاء قرارات الترقية إلى الوظائف الإشرافية.

3 – كشف بعدد ملفات التنفيذ التي نفذت بناء على الأحكام القضائية النهائية المشار إليها في البند السابق.

سؤال إلى وزير المالية خليفة حمادة نص السؤال على ما يلي: نظرا لإنشاء مدينة صباح الأحمد البحرية منذ أكثر من عشر سنوات، ووجود الآلاف من الوحدات السكنية والبيوت المشيدة التي يقطنها الآلاف من السكان منذ سنوات عدة ، وتماشيا مع خطط الدولة، واستنادا إلى اختصاص وزارة المالية بمخاطبة بلدية الكويت للقيام بدورها في تخصيص وتسليم مواقع المرافق العامة في مدينة صباح الأحمد البحرية لمختلف الجهات الحكومية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – لماذا تأخرت وزارة المالية (قطاع أملاك الدولة) في مخاطبة بلدية الكويت في شأن تخصيص وتسليم مواقع المرافق العامة في مدينة صباح الأحمد البحرية لمختلف الجهات الحكومية المعنية؟ وما الإجراءات التي اتخذتها في حق المسؤولين المتسببين في هذا التأخير؟

2 – صورة ضوئية من العقد المبرم بين الوزارة متمثلة في إدارة عقود أملاك الدولة ومطور مشروع مدينة صباح الأحمد البحرية (شركة لآلئ الخيران) لتطوير أراضي المدينة ومرافقها.

سؤالان إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود نص السؤال الأول على ما يلي: نظرا للموقع الجغرافي النائي لمدينة صباح الأحمد البحرية والملاصق للحدود البرية مع المملكة العربية السعودية الشقيقة، ونظرا لتواجد الآلاف من الوحدات السكنية والبيوت التي يقطنها سكان المدينة، فضلا عن عشرات الآلاف من الزوار للمدينة أسبوعيا، ونظرا لحاجة أهالي المدينة لمجمع صحي متكامل يلبي ويتعامل مع حالات الطوارئ بمختلف أنواعها ويغني ساكنيها بقدر الإمكان عن التوجه للمستشفيات في حالة الطوارئ بمختلف أنواعها ويغني ساكنيها بقدر الإمكان عن التوجه للمستشفيات في حالة الطوارئ.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – متى ستسلم بلدية الكويت موقع المجمع الصحي لمدينة صباح الأحمد البحرية؟

2 – متى سينتهي بناء وتجهيز المجمع الصحي لمدينة صباح الأحمد البحرية؟

3 – ما الجدول الزمني الذي حددته الوزارة لتسليم مختلف المرافق الصحية لمدينة صباح الأحمد البحرية

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

1 – كشف بأسعار الأدوية في الصيدليات، وهل الأسعار موحدة؟

2 – ما الإجراءات المتعبة تجاه الصيدليات المخالفة للأسعار المحددة من الوزارة؟

3 – لماذا يوجد فارق كبير في أسعار الأدوية بين الكويت وأسعار الدول المجاورة؟

شكر الغانم والنواب وقيادي وموظفي الأمانة

علام الكندري .. 14 عاماً في خدمة مجلس الأمة

أعرب الأمين العام السابق لمجلس الأمة علام الكندري عن شكره لرئيس المجلس مرزوق الغانم وأعضاء المجلس، مثمنا جهود جميع الرؤساء والأعضاء الذين عاصرهم خلال فترة توليه منصبه.

وتمنى الكندري في تصريح صحفي التوفيق للجميع كل في موقعه من أجل خدمة الوطن وصالح المواطنين.

كما أعرب الكندري عن شكره لجميع موظفي الأمانة العامة لمجلس الأمة وقيادات قطاعاته المختلفة، مشيدا بجهود جميع العاملين في المجلس الذين عمل معهم خلال تلك الفترة لتطوير العمل، وهو ما أفرز نقلة نوعية كبيرة في عمل الأمانة العامة بمختلف قطاعاتها وإداراتها.

من جهة أخرى أشاد الكندري بالدور المتميز لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية ومساهماتها في تأصيل مبدأ تبادل الآراء والأفكار بين أعضاء المجالس النيابية العربية وبين الأمانات العامة، موجها رسالة شكر إلى جميع أعضاء الجمعية ممن زاملهم خلال فترة عضويته أو ترؤسه الجمعية، متمنيا لها الاستمرار في دورها المتميز لتطوير العمل المؤسسي البرلماني العربي المشترك.

يذكر أن الأمين العام علام الكندري قد تقلد منصبه منذ الفصل التشريعي الحادي عشر بتاريخ 20 أغسطس 2007 حتى تاريخه، وهو حاصل على بكالوريوس الاقتصاد في العلوم الإدارية من جامعة الكويت لعام 1983 م، وتدرج في المسميات الوظيفية داخل مجلس الأمة بدءا من مسمى باحث اقتصادي في إدارة البحوث والدراسات وسكرتير اللجنة المالية والاقتصادية في الفترة من 1985 إلى 1986 م.

علام الكندري

وفي الفترة بين 1993 إلى 1996 م، عين الكندري مراقبا لإدارة الشؤون المالية بمجلس الأمة، ثم مديرا لإدارة الشؤون المالية منذ عام 1996 م إلى عام 2001م، وعين أمينا عاما مساعداً للشؤون المالية بدرجة وكيل وزارة مساعد من العام 2001 إلى العام 2007، وأمينا عاما للمجلس على الدرجة الممتازة من 20 مايو 2007.

وقد صدر المرسوم الأميري رقم 26 لعام 2008 م، بتعيين علام الكندري أمينا عاما لمجلس الأمة بدرجة وزير، بعد موافقة مكتب مجلس الأمة في اجتماعه العشرين في عام 2007 م ، اعتباراً من 27 يناير 2008، كما تقلد منصب رئيس تحرير جريدة الدستور الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الأمة منذ 2007، وسكرتير مكتب المجلس، وسكرتير الشعبة البرلمانية